

مَجْمَعُ الْمَوَازِنَةِ الْعَامَّةِ وَالْإِصْلَاحِ الْاِقْتِصَادِيِّ فِي مَجْلِسِ التَّعَاوُنِ لِدَوْلِ الْخَلِيجِ الْعَرَبِيَّةِ

د. مَاجِدُ عَبْدِ اللَّهِ الْمُنِيفُ *

مقدمة:

ازداد الاهتمام بموضوع المالية العامة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وذلك بعد ارتفاع أحجام عجوزات الميزانية العامة ونسبتها إلى الناتج المحلي وبرز موضوع تمويل العجز من مصادر محلية أو دولية إلى السطح، ودخلت تلك الدول دائرة اهتمام المؤسسات والمنظمات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بعد أن قلت أرصدها المالية التي كانت تستخدم لتمويل العجز في سنواته الأولى. ومع أن العجوزات في ميزانيات بعض دول مجلس التعاون ابتدأت منذ أكثر من عشر سنوات إلا أن الاهتمام العالمي والمحلي بها تزايد بشكل أكبر بعد حرب تحرير الكويت حيث ساهمت الحرب في تفاقم وضع المالية العامة خصوصاً بالنسبة لأكبر دولتين في المجلس: السعودية والكويت.

وعندما يحاول المرء بحث موضوع المالية العامة في دول المجلس من زواياها المختلفة تواجهه عقبات عدة أهمها أن الدراسات والمعلومات عن الدول المعنية غير متناسقة. ففي حين يوجد عدد لا بأس به من الدراسات والمعلومات عن الوضع المالي في كل من الكويت والسعودية ومنها دراسات من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فإن الدراسات والمعلومات عن الدول الأخرى شحيحة إلى حد كبير. أما المشكلة الأخرى في تحليل وضع المالية العامة فيتمثل بدرجة كبيرة في عدم توافر المعلومات الإحصائية المفصلة عن جوانب الإيرادات والنفقات وكيفية تمويل العجز وفي هذا المجال تختلف الدول فيما بينها فالمعلومات عن ميزانيات الكويت والبحرين أكثر تفصيلاً من الدول الأخرى في المجلس. وكحال كثير من الدول النامية فإن البيانات المنشورة مثل التقارير الإحصائية للأمانة العامة لمجلس التعاون وتقارير صندوق النقد العربي أو صندوق النقد الدولي أو البيانات المحلية تكون في الغالب متعارضة أو غير متناسقة بالنسبة لبعض مفاهيم المالية العامة. فهناك خلط أحياناً بين الإيرادات والنفقات الفعلية

* قسم الاقتصاد - كلية العلوم الإدارية - جامعة الملك سعود

والمقدرة مما ينعكس على حجم العجز^(١). أما المشكلة الثالثة فتتمثل في اختلاف الدول من حيث نوعية البنود التي تدخل في الإيرادات وتفاصيل النفقات العامة. ففي الكويت والبحرين وعمان لا يدخل ضمن الإيرادات بعض عوائد الاستثمارات الحكومية (مثل صندوق الأجيال القادمة في الكويت، وعوائد احتياطات الحكومة والأجيال القادمة في عُمان، والأرباح والعوائد من المشروعات الحكومية في البحرين)، وفي الإمارات لا تدخل عوائد الاستثمارات الخارجية لإمارة أبوظبي في الميزانية بينما تدخل عوائد الاستثمارات في ميزانية السعودية. (حمودش وآخرون، ١٩٩١).

والاهتمام الحالي بموضوع العجز في الميزانية العامة يعتبر تطوراً إيجابياً مقارنة بالوضع السابق حيث كان الاعتقاد في أغلب دول المجلس أن العجز ظاهرة مؤقتة - الأمر الذي أثر في تزايد حجمه وتفاقم تأثيراته على الاقتصاد المحلي. ومن الأمور الإيجابية الأخرى أن الموضوعات مثل الإصلاح والتكيف الاقتصادي، ومتطلبات الكفاءة وضرورة حشد المدخرات المحلية وغيرها والتي اعتبرت خاصة بالدول النامية الأخرى؛ أصبحت ذات أهمية لدول المجلس حيث تقلصت مع الزمن ميزتها النسبية عن الدول النامية الأخرى وهي توافر الموارد المالية اللازمة لزيادة الاستثمار، مما جعلها تتعرض بشكل أو بآخر إلى الخيارات التي تواجه الدول النامية من حيث متطلبات الكفاءة والتوزيع الأمثل وتوازن الاقتصاد المحلي والقدرة على المنافسة عالمياً وغير ذلك. أما التطور الإيجابي الأخير في الجدل حول المالية العامة فيتمثل في تحييد دور الإيرادات البترولية إلى حد كبير في معادلة العجز. إذ أن تجربة سنوات العجز أثبتت للدول المصدرة للبترول أن الحل لا يمكن في انتظار تحسن السوق البترولية وبالتالي زيادة الإيرادات وتخفيض العجز بل في تقليص الاعتماد على الإنفاق العام وإيجاد إيرادات بديلة وزيادة فعالية دور القطاع الخاص.

وسنحاول في هذه الورقة تحليل أسباب عجز الموازنات العامة في دول المجلس وآثار ذلك العجز على أداء الاقتصاد المحلي من حيث الكفاءة والتوزيع ومستقبل العجز وكيفية التعامل معه. وسنحاول أيضاً ربط العجز الداخلي (في الميزانية العامة) بالعجز الخارجي (في ميزان المدفوعات) والعلاقة بينهما وعرض إطار عام لإصلاح المالية العامة ضمن الوضع الاقتصادي لدول المجلس مجتمعة. لذلك لم تتعرض الورقة للتفاصيل المالية ونواحي الإصلاح الاقتصادي في كل دولة من دول المجلس على حدة إذ أن ذلك يتطلب تحليلاً خاصاً بظروف الإيرادات والنفقات وهيكل الاقتصاد الكلي مما يخرج عن دائرة اهتمام الورقة. وهناك مراجع

عدة ظهرت في الآونة الأخيرة تتعرض بالتفصيل لنواحي المالية العامة ومجالات الإصلاح في كل دولة من دول المجلس^(٢).

دور الحكومة في اقتصاديات دول مجلس التعاون:

يعتبر موضوع دور الحكومة في الاقتصاد قديماً قدم علم الاقتصاد فقد حصر آدم سميث مهام الحكومة بالدفاع والأمن والتأكد من عمل نظام السوق. وجاء تطور النظام الرأسمالي وأزماته المتعاقبة وتحدي التجربة الاشتراكية في القرن العشرين ليعيد تعريف دور الحكومة في الاقتصاد. وجاءت المدرسة الكينزية ورد المدرسة النقدية عليها لتضيف أبعاداً جديدة لذلك الدور. ومنذ بداية عقد الثمانينيات تزايدت الاتجاهات العالمية لتقليص دور الحكومة في النشاط الاقتصادي من خلال تجارب التخصيص وبرامج التصحيح الاقتصادي المقترحة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وفي المقابل أظهرت تجربة النمو الاقتصادي في دول شرق آسيا أهمية تدخل الحكومة في الاقتصاد ضمن إطار علاقات السوق، وجاء انهيار نموذج التخطيط المركزي في الدول الاشتراكية واتجاهها لعلاقات السوق ليعيد مرة أخرى موضوع دور الحكومة في الاقتصاد. فالموضوع لم يحسم بشكل قاطع ولا تزال المؤتمرات والدراسات تتوالى في محاولة إعادة تعريف ذلك الدور من خلال النظرية وتجارب الدول المختلفة.

وإضافة إلى الوظائف التقليدية للحكومة فهناك اتفاق عام على أهمية دورها في الاقتصاد وإن كان الخلاف على حدود ذلك الدور وكيفية ممارسته. وما النقاش حول ما يتم تخصيصه وكيفية التخصيص وآثاره سوى أمثلة لذلك الخلاف. وهناك اتفاق عام على أهمية الميزانية العامة كأداة اقتصادية للحكومة لغرض تحقيق الأهداف التقليدية للسياسة المالية وهي التوزيع والتخصيص والتوازن والاستقرار والنمو الاقتصادي، ولكن الخلاف ينصب حول كيفية تحقيق تلك الأهداف من خلال علاقات الاقتصاد الوطني. ولم يكن الخلاف حول حجم العجز ونسبته إلى الناتج المحلي وكيفية تمويله في كثير من دول العالم سوى أمثلة على ذلك. وعلى الرغم من وجود أطر نظرية لكيفية تدخل الحكومة في الاقتصاد وآثار ذلك سواء من خلال السياسة المالية أو النقدية إلا أن حجم ذلك التدخل وآثاره يختلف من دولة لأخرى اعتماداً على الظروف التاريخية لتدخل الحكومة من جهة والوضع السياسي والمؤسسي من جهة أخرى إضافة إلى طبيعة ملكية الموارد وإدارتها^(٣).

ويختلف الدور الاقتصادي لحكومات دول مجلس التعاون عن دور حكومات كثير من الاقتصادات المعاصرة، الأمر الذي انعكس على السياسات الاقتصادية للحكومة وعلى أدوات السياستين المالية والنقدية. فالحكومة من واقع ملكيتها لموارد البترول تستحوذ على العائدات منه بشكل ريع أو ضرائب. وتلك العائدات تنتج عن إنتاج وتصدير البترول فهي ذات مصدر خارجي ويتم تحصيلها بالعملة الأجنبية (الدولار) وبسبب حجمها يتضاءل دور الإيرادات الأخرى حيث تصل نسبة الإيرادات البترولية إلى إجمالي الإيرادات العامة عام ١٩٩٢م إلى ٧٧٪ في الإمارات، ٥٦٪ في البحرين، ٧٦٪ في السعودية، ٧٩٪ في عُمان، ٧٦٪ في قطر، و٨٧٪ في الكويت^(٤). أما الإيرادات الأخرى كعوائد الاستثمار فهي مرتبطة إلى حد كبير بالعوائد البترولية. وعلى خلاف اقتصادات الدول الأخرى حيث يحدد الدخل القومي إيرادات الحكومة من خلال الضرائب فإن الدخل القومي في دول المجلس لا يحدد الإيرادات الحكومية بل العكس حيث يحدد الإنفاق الحكومي - المستمد من الإيرادات الحكومية - حجم التكوين الرأسمالي ومعدل السيولة ونمو الدخل وغيرها من متغيرات اقتصادية. وفي حين تفترض النظرية الاقتصادية عموماً اتجاه الإنفاق الحكومي عكس الدورة الاقتصادية أي بالزيادة في فترة الركود والانخفاض في فترة الانتعاش، فإن الإنفاق الحكومي في دول المجلس هو الذي يرسم الدورة الاقتصادية^(٤).

ويظهر الرسم التوضيحي (١) العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية في دولة من دول مجلس التعاون (مع الاختلاف في التفاصيل) وهذه العلاقات تختلف عما هو الحال في اقتصاديات أخرى. فالإيرادات والإنفاق الحكوميان مرتبطان بالصادرات وكذلك الدخل القومي ومكوناته الرئيسة. وهذه العلاقات المترابطة بين الصادرات والإنفاق الحكومي والدخل القومي جعلت الميزان الداخلي مرتبطاً بالميزان الخارجي وجعلت عجز الميزانية مرتبطاً بعجز ميزان المدفوعات. وهو أمر هام وله تبعاته على الاقتصاد الوطني ومديونيته الداخلية والخارجية.

وخلافاً لدور القطاع الخاص في الاقتصادات الأخرى فإن نشاط التصدير لدى القطاع الخاص في دول المجلس لا يزال محدوداً مقارنةً بنشاط التصدير الحكومي، كما أن القطاع الخاص لا يخضع في الغالب إلى الضرائب بل يتلقى أحياناً إعانات غير مباشرة تتمثل في الحوافز وأنظمة التشجيع وغيرها، وبسبب اعتماد الطلب الكلي على الإنفاق الحكومي (سواء جاريًا أو استثماريًا) فإن النشاط الإنتاجي للقطاع الخاص ومساهمته في الناتج المحلي يعتمد على سياسات الإنفاق

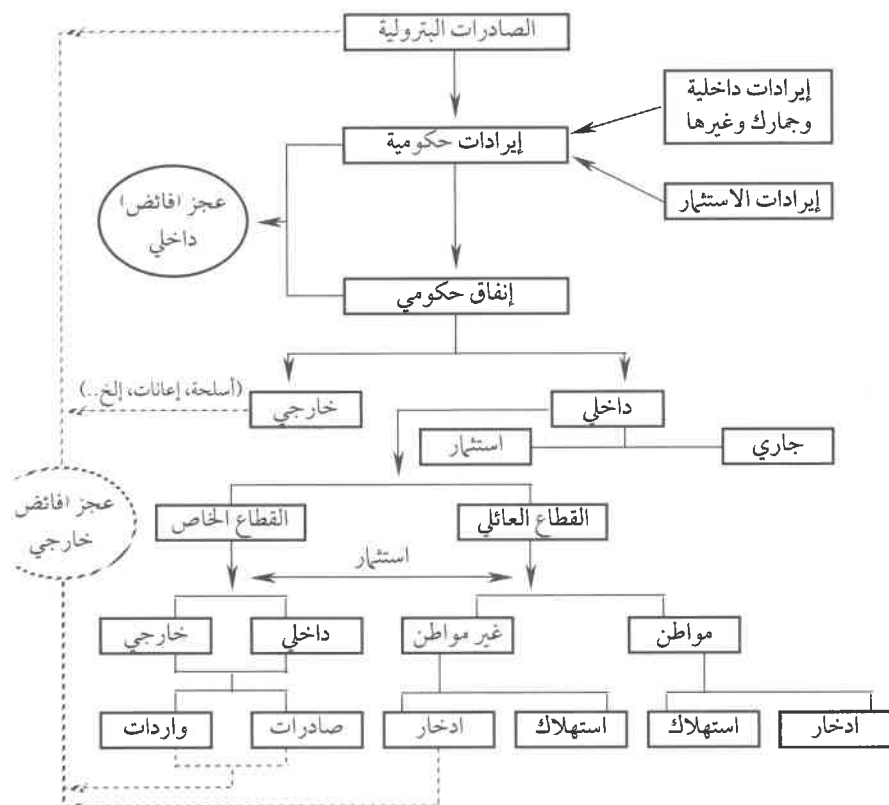
الحكومية. ويحصل التأثير على الاقتصاد المحلي ومتغيراته الأساسية من خلال أنماط الإنفاق الحكومي. فإذا اتجه جزء كبير من الإنفاق إلى السلع القابلة للتبادل Traded Goods فإن الأثر على الاقتصاد المحلي سيكون محدودا بسبب توافر تلك السلع عن طريق الواردات. أما إذا اتجه الإنفاق إلى السلع غير القابلة للتبادل Non Traded فإن أسعار تلك السلع تزداد طالما أن العرض منها غير مرن. وقد اتجه جزء كبير من الإنفاق الحكومي في مراحل الطفرة المختلفة (١٩٧٣/١٩٧٤، ١٩٨٠/١٩٨١، ١٩٩١/١٩٩٢) إلى السلع غير القابلة للتبادل كالإنشاء والخدمات مما أثر في أسعار تلك السلع خلال تلك الطفرة حيث ارتفعت ثم انخفضت بعد انحسار الإنفاق معبرا عن أحد مظاهر ما يعرف في الكتابات الاقتصادية بأعراض المرض الهولندي Dutch Disease حيث تؤدي الطفرة إلى تغير الأسعار النسبية للسلع قابلة للتبادل مقارنة بالسلع غير القابلة للتبادل مما يؤدي إلى عدم قدرة القطاعات الإنتاجية على مجاراة النمو في قطاعات السلع غير القابلة للتبادل^(٥).

ويتبع عن ارتباط الصادرات بالميزانية بشكل مباشر أن تصبح سياسة سعر صرف العملة مهمة ليس كأداة نقدية أو كوسيلة للتوازن الخارجي فحسب، بل كأداة مالية من جهة ووسيلة للتخصيص Allocation والتوزيع من جهة أخرى. فسعر صرف العملة يؤثر في الإيرادات مقومة بالعملة المحلية ويؤثر في جانب النفقات الحكومية باعتبار أن جزءا هاما منه يتم تقييمه ويدفع بالعملة الأجنبية كالإنفاق العسكري. كما يؤدي ارتباط الصادرات (البتروولية) بالميزانية إلى تغير مفهوم الفائض (العجز) عما هو عليه في دول أخرى. حيث يمثل الفائض أو العجز «الفعلي» في الاقتصاديات الأخرى زيادة أو انخفاض الإيرادات الضريبية نتيجة ارتفاع أو انخفاض الدخل الناتج عن مسار النشاط الاقتصادي. أما في دول المجلس فإن الفائض أو العجز الفعلي ينتج إما عن ضعف القدرة على تقدير الإيرادات البتروولية بسبب تقلب الأخيرة أو عدم قدرة على ضبط النفقات. ويظهر الجدول (١) الفرق بين الإيرادات والنفقات الفعلية عما كان متوقعا في ميزانيات المملكة العربية السعودية وكذلك العجز الفعلي مقارنة بالمتوقع. ويلاحظ ارتفاع الفرق ليس في جانب الإيرادات وهذا متوقع بسبب عدم استقرار أسواق البترول، ولكن في جانب النفقات أيضا مما يجعل عملية التنبؤ محفوفة بحالات من عدم التأكد ويضيف إلى معضلة المالية العامة في دول المجلس عوامل أخرى - ويعتبر الإنفاق الحكومي في دول المجلس المصدر الرئيسي للسيولة المحلية لأن الزيادة في الإيرادات لا تعني زيادة في الطلب الحكومي فحسب، بل زيادة في طلب القطاع الخاص وفي عرض النقود. ففي خلال فترات

الطفرة شكلت التدفقات النقدية عبر الإنفاق الحكومي ما يتراوح بين ٨٠ - ٩٠٪ من الزيادة في عرض النقود بينما كانت مساهمة البنوك التجارية في الائتمان متواضعة. وهذا الارتباط بين الإنفاق الحكومي وعرض النقود يؤكد الارتباط القوي بين السياستين المالية والنقدية.

شكل (١)

التدفقات في اقتصاد دولة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية



جدول (١)
إيرادات ونفقات وعجز ميزانية المملكة العربية السعودية
(مليون ريال)

السنة	الفرق بين المقدّر والفعلّي		العجز المقدّر	العجز الفعلّي
	إنفاق	إيراد		
١٩٨٣	١٨٥٨١	-٢٩٨١٤	٣٥,٠٠٠	٢٣,٧٦٧
١٩٨٤	٤٣,٦٣٧+	-٤٢,٥٩٠	٤٥,٩٠٠	٤٤,٨٥٣
١٩٨٥	١٥,٩٩٦+	-٦٦,٤٥٣	٠	٥٠,٤٥٧
١٩٨٦	٦٢,٠٧٨+	-١٢٣,٥٠٢	٠	٦٠,٩٢٤
١٩٨٧	٣,٥٢٦-	-١٣,٤٦٩	٥٢,٧٢٠	٦٩,٧١٥
١٩٨٨	٦,١٥٠+	-٢٠,٧٠٠	٣٦,٠٠٠	٥٠,٥٥٠
١٩٨٩	٨,٥٠٠-	-١,٤٠٠	٢٥,٠٠٠	٣٤,٩٠٠
١٩٩٠	٦٧,٤٣٠-	٣٦,٧٢١+	٢٥,٠٠٠	٥٥,٧٠٩
١٩٩١	١٢٣,٤٠٠-	٤٣,٩٠٠+	٢٥,٠٠٠	١٠٤,٥٠٠
١٩٩٢	٥١,٥٠٠-	١٤,٤٠٠+	٣٠,٠٠٠	٦٧,١٠٠
١٩٩٣	٩,٠٥٠+	٢٧,٧٥٠-	٢٧,٨٠٠	٤٦,٥٠٠
التراكمي ١٩٨٣-١٩٩٣			٣٠٢,٤٢٠	٦٠٨,٩٧٤

المصدر: التقرير السنوي، مؤسسة النقد العربي السعودي، عدة أعداد.

تطور العجز المالي ومناسيبه:

تعتبر السياسة المالية أحد مظاهر الدور الاقتصادي للحكومة بل هي أهمها على الإطلاق باعتبار أن الحكومة في دول المجلس هي الموظف Employer والمصدر Exporter والمستثمر Investor الرئيسي في الاقتصاد. ومن خلال الميزانية العامة يمكن تحليل واقع التوظيف وحجم الطلب الكلي واتجاه التكوين الرأسمالي وحركة الأسعار فهي مرآة للتنمية الاقتصادية. بل يمكن من خلال استشراف مستقبل الميزانية تكوين تصور عن اتجاه النمو الاقتصادي. ونظراً لأن جزءاً كبيراً من الإيرادات يعتبر متغير خارجياً Exogenous مرتبطاً بتطورات السوق البترولية العالمية يصبح من الأهمية وضع السيناريوهات المختلفة للإيرادات والنفقات والمسارات المختلفة للنمو.

هذا ولم تكن العلاقة بين الإيرادات البترولية والإنفاق العام وأشكاله وحجم الفائض والعجز وكيفية التصرف بالأول أو تمويل الثاني علاقة ساكنة. ففي مرحلة تزايد الإيرادات وتجاوزها حجم الإنفاق في الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٣ قامت الحكومات بالإنفاق على التجهيزات الأساسية وحققت ميزانيات دول المجلس فوائض مما عمل على تراكم الاحتياطات المالية لديها. وفي مرحلة انحسار الإيرادات لم تلجأ الحكومات إلى تقليص الإنفاق بحجم الانخفاض في الإيراد لالتزامها بإكمال المشروعات التي التزمت بتنفيذها قبل هطول الإيرادات وربما للشعور السائد بأن انخفاض الإيرادات عارض مؤقت وسرعان ما تعود السوق البترولية وكذلك الإيرادات إلى الانتعاش. لذلك أظهرت ميزانيات دول المجلس منذ ١٩٨٣ وحتى الآن عجزا متزايدا بمرور الزمن وجرى تمويله في السنوات الأولى عن طريق السحب من الاحتياطي المالي وفي السنوات اللاحقة بالاقتراض المحلي.

ولم تلجأ حكومات دول المجلس بشكل فعال إلى تطوير إيرادات بديلة عن الإيرادات البترولية أو خفض الإنفاق الحكومي بشكل متدرج. بل إن السحب من الأرصدة المستثمرة بالخارج لتمويل العجز بالنسبة لبعض الدول عمل على خفض نسبة عوائد الاستثمارات الخارجية في إجمالي الإيرادات. ففي السعودية مثلا انخفض حجم «الإيرادات الأخرى» والتي تشمل عوائد الاستثمارات الخارجية من ٤٨ بليون ريال عام ١٩٨٢ إلى حوالي ٩ بليون ريال فقط عام ١٩٩٢. فالانخفاض في إجمالي الإيرادات وضعف مرونة الإنفاق للتغير في الإيراد أديا إلى تزايد حجم العجز ونسبته إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في جميع دول المجلس. ففي دول المجلس مجتمعة بلغ العجز عام ١٩٨٦ - وهو العام الذي قامت معظم الحكومات بعده بالاقتراض من السوق المحلي لسد العجز - حوالي ٢٦,٣ بليون دولار ونسبة ٢١ بالمائة إلى الناتج المحلي الإجمالي المجمع لدول المجلس. وخلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٩٣ بلغت نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي المجمع حوالي ١٣ بالمائة سنويا في المتوسط كما يتضح من الجدول (٢).

جدول (٢)

عجز (فائض) الميزانية في دول مجلس التعاون (مليون دولار)
ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي GDP (بالمئة)

١٩٩٣	١٩٩٢	*١٩٩١	*١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢
١٦٤٤-	(٤٥٦)	٢٣٧١-	٢١٥٦-	١٤١٦-	١٩٠٢-	١٥٠٩-	٣١٩٧-	١٥٨١-	١٠٩٤-	١٨٤٧-	٩١١-
٤,٦	(١,٣)	٧	٦,٣	٥,١	١١,١	٦,٣	١٤,٧	٥,٨	٣,٩	٦,٥	٢,٩
١٧٣-	١٩١-	٦٠-	١٠٢-	١٥٤-	٢١٥-	٧٤-	٣٢٩-	(٤٠)	١٩-	٣٣٣-	٢٣٦-
٤	٤	١	٣	٤	٦	٢	١٠	(١)	-	٧	٥
١٢٣٨٥-	١٧٩٢٠-	٤٢٧٨٠-	٤٢٧٨٠-	٩٣٢٠-	١٣٤٣٠-	١٨٦١٠-	١٦٢٦٨-	١٣٨٣٨	١٢٥٤٧-	٦٨٠٠-	(٣٧٠)
١٠	١٥	١٩	١٩	١٢	١٨	٢٥	٢٢	١٦	١٣	٦	(٠,٣)
١٠٠٩-	٥١٦-	(١٠٩)	(٦١٣)	٤٥٩-	٨٠٣-	٣٤٥	١٧٣٢-	(٤٤١)	٧١٦-	٣٥٧-	٣٦٧-
٩	٤,٥	(١٠١)	(٦)	٥	١١	٣	٢١	(٤)	٨	٥	٥
١٨٩-	٢٥٧-	٣٨٤-	٣٧٠-	١٨٣٩-	٩٠٢-	١٠٠٣-	٣٠٠-	(٣٩٥)	(٩١)	(١٦٢)	(١٤٤)
٣	٣	٤	٥	٢٨	١٥	١٨	(٦)	(٨)	(١)	(٢)	(٢)
٤٤٠٦-	٧٠١٣-	٤٥٠٤٢-	٤٥٠٤٢-	٦٣٢-	٣٠٧٠-	٢٨٨٨-	٤٤٥٥-	٣٥٤٨-	٢٥١٢-	٦٧٠-	٣٤١٢-
٢٢	٣٦	١٥٤	١٥٤	٣	١٦	١٣	٢٦	١٦	١٢	٣	١٥
١٩٨٠٦-	٢٥٤٤١-	٩٢٥٤٣-	٩٢٥٤٣-	١٣٨٢٠-	٢٠٣٢٢-	٢٤٣٢٩-	٢٦٢٨١-	١٨٠٩١-	١٦٧٩٧-	٩٨٤٥٠-	٤٤١٢-
١٠	١٣	٢٥	٢٥	٩	١٥	١٨	٢١	١٢	١٠	٦	٢

المصادر: البحرين وقطر وعمّان، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، عدة أعداد. السعودية، التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي، عدة أعداد، الامارات، اليوسف (1993)، الكويت، الإبراهيم (1994).

* ميزانية 1986 لمدة أشهر ميزانينا 1990 و1991 لعامين ماليين.

** ميزانية كل من 1990 و1991 لعامين ماليين بسبب حرب الخليج.

وقد بلغ إجمالي عجز الميزانية المجمع لدول المجلس خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٩٣ حوالي ٢٧٢ بليون دولار. وبلغ عجز السعودية منه ١٦٤ بليون دولار أو ما نسبته ٦٠٪ من الإجمالي وعجز الكويت بلغ حتى عام ١٩٩٣ حوالي ٨٣,٣ بليون دولار أي أن عجز ميزانية الدولتين شكل حوالي ٩٠٪ بالمئة من إجمالي عجز دول مجلس التعاون مجتمعة خلال الفترة. ويظهر الجدول استمرار العجز طوال الفترة عدا بعض السنوات لبعض الدول. وأظهرت الفترة أيضا

ضعف مرونة الإنفاق العام للتغير في الإيرادات وتقلبت الإيرادات العامة في جميع دول المجلس بمعدل أعلى من تقلب النفقات العامة كما يتضح من الجدول (٣). وقد يكون لعدم مواكبة التغير في الإنفاق للتغير في الإيراد تبريره في رغبة الدول استمرار تدفق الإنفاق لدوره في النمو ولكن استمرار الوضع أثر في حجم العجز وتراكمه.

جدول (٣)

متوسط التغير السنوي ودرجة التقلب في الإيرادات والنفقات الحكومية في دول مجلس التعاون (١٩٨٣-١٩٩٣)

الإيرادات العامة		النفقات العامة	
متوسط التغير	درجة التقلب	متوسط التغير	درجة التقلب
الإمارات	٢,٥	٢٣,٧	٣,٤
البحرين	٠,٧	٩,٧	٠,١١
السعودية	٢,٣-	٢٣,٤	١,١-
عمان	٥,٠	٢٠,٤	٤,٦
قطر	٠,٥	٢٠,٥	٠,٦-
الكويت**	١,٦	١٩,٦	٢,١-

* الانحراف المعياري عن متوسط التغيرات السنوية.

** استبعدت السنوات 1990 - 1992 بسبب الغزو والاحتلال ونتائجها على المالية العامة.

وسائل تمويل عجز الميزانية:

يختلف تمويل عجز المالية بين دول المجلس اعتمادا على حجم العجز والظروف الاقتصادية والمالية. والمراكز المالية للحكومة. ففي السنوات الأولى من ظهور العجز جرى تمويله بالسحب من حيازات الحكومة من العملة واستحقاقاتها على الآخرين (خاصة احتياطياتها المالية واستثماراتها الخارجية) وجرى هذا في الإمارات والسعودية وقطر والكويت حتى عام ١٩٨٧م، حيث جرى التمويل بإصدار أدوات الدين العام من سندات وأذونات خزانة. واستمر الوضع في جميع دول المجلس منذ ذلك التاريخ وحتى الآن. وان اختلف نطاق إصدار أدوات الدين العام وتداوله ففي بعض دول المجلس انحصر الاكتتاب في إصدارات الدين العام ببعض الصناديق

والمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية ذات السيولة (معاشات التقاعد والتأمينات الاجتماعية في السعودية) وفي دول أخرى وضعت قيود على التعامل بالسندات في السوق الثانوية. ويختلف أثر التمويل على الاقتصاد المحلي باختلاف الأشكال المشار إليها. فالسحب من الاحتياطي أو تسهيل الأصول الخارجية لتمويل العجز (طالما كان ذلك متاحاً) يحد من الأثر السلبي على الاقتصاد المحلي من خفض الإنفاق الحكومي وإن كان يعمل على تسهيل أصل يدر عائداً سنوياً (وقد يضاف إلى جانب الإيرادات) إلى إنفاق جارٍ. أما التمويل المحلي بإصدار أذونات الدين العام فقد يتم من خلال القطاع المصرفي التجاري أو القطاع الخاص غير المصرفي أو بعض المؤسسات العامة وشبه العامة (وهو ما لجأت إليه السعودية) وقد يتم التمويل عن غير طريق القطاع المصرفي. فإذا تم عن الطريق الأول فإن الأثر يعتمد على توافر الموارد لدى القطاع المصرفي لتمويل الدين الحكومي بشراء السندات، وكان هذا متاحاً في السنوات الأولى للتمويل بالسندات ويعتمد استمراره على مراكز البنوك التجارية وقدرتها على الإقراض. أما التمويل عن طريق القطاع غير المصرفي فقد يؤدي إلى انخفاض السيولة لدى القطاع الخاص وقد يؤدي إلى رفع أسعار الفائدة على ودائع العملة المحلية مقارنة بأسعار الفائدة العالمية والتأثير على الائتمان إلى القطاع الخاص أو مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص في الحصول على التمويل **Crowding Out**. أما التمويل الخارجي فإنه لا يزاحم القطاع الخاص ولكنه يؤدي إلى تراكم الدين الخارجي وفوائد القروض.

ومع أن المعلومات عن الدين العام غير متاحة بالنسبة لكثير من دول المجلس إذ ليس واضحاً حجم العجز الذي تم تغطيته عن طريق السحب من الاحتياطي الخارجي وذلك الذي غطى بالاقراض المحلي. ولكن من الثابت أن حجم الاحتياطي الخارجي قد تآكل بسبب السحب المتواصل منه. ولا تتوافر بيانات دقيقة عن جميع دول المجلس فيما يتعلق بحجم الدين العام واستحقاقاته ويقدر صندوق النقد الدولي إجمالي الدين العام للسعودية بنهاية ١٩٩٥ بحوالي ٩٨ بليون دولار والكويت بحوالي ٢٠ بليون دولار. أما إقراض القطاع المصرفي للحكومة من خلال الاكتتاب بالسندات والأذونات أو قروض مباشرة للمؤسسات الحكومية فيقدر حتى نهاية عام ١٩٩٤ بحوالي ٤٥ بليون دولار تشكل حوالي ٢٧ بالمائة من أصول البنوك كما يتضح من الجدول (٤). وقد ارتفعت نسب قروض القطاع المصرفي إلى الحكومة إلى إجمالي إقراضها خلال السنوات الأربع الماضية، فقد ارتفعت في الكويت من ١٨٪ عام ١٩٨٩ إلى ٧٧٪ عام ١٩٩٤ م وفي عُمان من ٣ بالمائة إلى ٨ بالمائة عام ١٩٩٤ م.

جدول (٤)

إقراض القطاع المصرفي إلى القطاعين العام والخاص (منتصف ١٩٩٤) (بليون دولار)

الدولة	المطلوب من القطاع العام	المطلوب من القطاع الخاص	مطلوبات من القطاع العام كنسبة من الأصول
الإمارات	٣,٣٢٤	١٥,١٢٧	٨
البحرين	٨٨٠	٢,٠٩٨	١٥
السعودية	٢٢,٧٥٧	٢٩,١١٣	٢٨
عمان	٤٥٥	٢,٠٨٠	١٢
قطر	١,٧٨٠	٣,٦٦٥	٢٣
الكويت	١٦,٠٢٣	٣,٤٦٨	٥٨
إجمالي	٤٥,٣٠٩	٥٥,٥٥٠	٢٧

المصدر: نشرة البنك الأهلي التجاري السعودي الشهرية، أبريل ١٩٩٤

العجز الداخلي والعجز الخارجي:

من الناحية النظرية توجد علاقة تعريفية بين العجز الخارجي والعجز الداخلي للدولة. وهذه العلاقة يمكن اشتقاقها من معادلات الدخل القومي حيث الحساب الجاري يساوي

$$CA = GNP + NTR - E$$

حيث GNP الدخل القومي الإجمالي وNTR صافي مدفوعات التحويلية أما E فتمثل الإنفاق العام. والدخل القومي يساوي الدخل المحلي الإجمالي مضافا إليه صافي مدفوعات عناصر الإنتاج. وبإجراء التعويضات المناسبة (Dornbusch and Helmers 1988) تصبح

$$CA = (S-I) + (T-G)$$

حيث (S-I) يمثل الفرق بين الادخار والاستثمار الداخلي و(T-G) الفرق بين الإيرادات الضريبية والإنفاق الحكومي وبموجب المتطابقة السابقة يتحقق التحسن في الحساب الجاري إذا ارتفعت المدخرات مقارنة بالاستثمارات أو إذا جرى خفض عجز الموزنة العامة.

وفي دول مجلس التعاون يزداد الترابط بين الحساب الجاري وعجز أو فائض الميزانية بشكل مباشر إذ أن الجزء الأكبر من الصادرات التي تشكل جانبا من الحساب الجاري يمثل إيرادات للحكومة تدخل في جانب الميزانية العامة إضافة إلى أن جانبها هاما من الإنفاق الحكومي ذو وجهة خارجية أيضا ويشكل الحساب الجاري أهمية خاصة لدول المجلس بسبب ارتفاع حجم

الإففاق على مشتريات الأسلحة وكذلك ارتفاع حجم العمالة غير المواطنة والتي تحول دخولها إلى الخارج، إضافة إلى الدخل من الاستثمارات الخارجية والتي تدخل جميعها في حساب الخدمات. ويمكن النظر إلى ميزان المدفوعات في دول المجلس من زاويتين، القطاع الحكومي والقطاع غير الحكومي حيث يرتبط عجز أو فائض ميزان المدفوعات «الحكومي» بشكل رئيسي بصادات البترول وواردات الأسلحة ويتأثر عجز أو فائض ميزان المدفوعات «الخاص» بمستوى النشاط الاقتصادي الذي يتأثر بالسياسة المالية للحكومة. ويلاحظ أن الحساب الجاري لم يشكل نمطا عاما من العجز كما هو الحال في عجز الميزانية العامة سوى في المملكة العربية السعودية منذ عام ١٩٨٢ والبحرين وعمان وقطر منذ ١٩٨٧ والكويت بعد ١٩٩٠. أما الإمارات فلا تزال تتمتع بفائض في حسابها الجاري كما يتضح من الجدول (٥).

جدول (٥)

رصيد الحساب الجاري ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي % (مليون دولار)

١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣
١٤٠٣	٣٠٤٣	١٦٣٥	٤٦٨٥	٤٠٠٤	٢٥٣٣	٤٠٨٦	٢٣٧٠	٦٩٤٦	٧٤٦٤	٥٢٥٧
٤	٩	٥	١٤	١٤	١٥	١٧	١١	٢٦	٢٧	١٩
٦٣-	١١٠٢-	٣٩٥-	٥٨٠	٢١٣-	١٦٩-	٣١٤-	٦٦-	٦١١	٢٠٥	١٠٣
١-	٢٤-	٩-	١٤	٦-	٥-	١٠-	٢	١٥	٥	٢
١٤٥٩٦-	١٧٧١٧-	٢٧٥٠٨-	٤٢٦٧-	٩١٧١-	٧٣٤٠-	٩٧٧٣-	١٢٩٣٥-	١١٧٩٥-	١٨٤٠١-	١٦٨٥٠-
١٣-	١٥-	٢٣-	٤-	١١-	١٠-	١٣-	١٥-	١٦-	١٩-	١٦-
٩,٥-	٣٤٣-	١١٧-	١٢٠٢	٣١٢	٣٢٣-	٨١٨	١١٥٨-	٦١	٣١٨	٥٠٧
٨-	٣-	١-	١١	٤	٤-	١٠	١٦-	١	٤	٦
٤٩٧-	٢٦١-	١٤٤-	٢٣٣	١٢-	٢٦١-	١٦٩-	١٨٩	٥٤٩	٨٣٠	٤١٠
٧-	٣-	٢-	٣	-	٤-	٣-	٤	٩	١٢	٦
٢١٨٢	١٨١٥-	٢٧٤٣٥-	١٧٦٨-	٣٥٨	٤٥٢٧	٢٠٣٧	٦٨٥	٤٦٠٧	٦٣٧٤	٥٢٨٧
١١	٨-	٢٤٩-	١٠-	١٥	٢٢	٩	٤	٢٢	٢٩	٢٥
١٢٤٧٧-	١٨١٩٥-	٥٣٩٦٤-	٦٥٥	١٦١٣-	١٠٣٣-	٣٣١٥-	٩٧٨٥-	١٦١-	٣٢١٠-	٥٢٨٦-
٦-	٩-	٣٠-	٠,٤	٠,٤-	١-	٢-	٨-	٠,١-	٢-	٣-

المصادر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، عدة أعداد.
وبانات صندوق النقد الدولي IMF.

وقد بلغ متوسط العجز في الحساب الجاري لدول المجلس خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٩٢ حوالي ٨,٧ بليون دولار وسجل أعلى مستوى له خلال العامين ١٩٩١ و ١٩٩٢ بسبب الالتزامات الخارجية الناشئة عن حرب تحرير الكويت. وتكمن أهمية الحساب الجاري بعلاقته بالميزانية في جانب الإنفاق وخصوصا الإنفاق ذو الوجهة الخارجية والمتمثل أساسا بمشتريات الأسلحة حيث تعتبر تسربا من الاقتصاد الوطني يسدد بالعملة الأجنبية. هذا إضافة إلى تحويلات العمالة الوافدة التي يؤدي استمرار الاعتماد عليها إلى استمرار الضغط على الحساب الجاري وبالتالي على موارد الاستثمار والاحتياطات الرسمية لتمويل ذلك العجز. وقد لوحظ انخفاض الأخيرة بشكل تدريجي من حوالي ٥,٤ بليون دولار لدول المجلس مجتمعة عام ١٩٨٢ إلى ٥,٢ بليون دولار عام ١٩٩٢ وحصل معظم الانخفاض في الاحتياطات الرسمية للمملكة العربية السعودية التي انخفضت من ٥,٢٩ بليون دولار إلى ٩,٥ بليون دولار خلال العامين ١٩٨٢ و ١٩٩٢. بينما تذبذبت احتياطات الدول الأخرى ارتفاعا وانخفاضا متأثرة أساسا بتغيرات الميزان التجاري من جهة ودخل الاستثمارات من جهة أخرى.

ويسبب الارتباط الوثيق بين القطاع الخارجي والسياسة المالية فقد أصبحت المحافظة على قيمة ربط العملة بالدولار Currency Peg في معظم دول المجلس من مهام وضرورات السياسة المالية باعتبار أن قيمة العملة المحلية مقارنة بالدولار تؤثر في جانب الإيرادات (لأن الصادرات مقومة بالدولار) وتؤثر في جانب الإنفاق بشكل غير مباشر من خلال عقود الأعمال الحكومية. هذا وأدى استمرار العجز خلال السنوات الماضية واستمرار السحب من الأرصدة الخارجية وانخفاض معدل الصرف الفعلي الحقيقي للعملة Real Effective Exchange Rate (بسبب انخفاض سعر صرف الدول مقابل العملات الأخرى) إلى ازدياد الضغوط على عملات بعض دول المجلس في أوقات مختلفة وخصوصا في الفترات السابقة للإعلان عن الموازنات العامة.

الإصلاح المالي والاقتصادي في دول مجلس التعاون؛

أظهر التحليل السابق الارتباط الوثيق بين العجز الداخلي المتمثل بعجز الميزانية العامة والعجز الخارجي المتمثل بعجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات. واتضح استمرار العجز وتراكمه خلال السنوات العشر الماضية وارتفاع نسب عجز الناتج المحلي أو نسب الدين العام إلى الناتج في أغلب دول المجلس. وقد يكون لأعباء حرب الخليج الثانية دور في تفاقم العجز ومناسبه على الأقل في أكبر اقتصادين من اقتصادات المجلس وهما السعودي والكويت، ولكن العجز ابتداء قبل

عام ١٩٩٠ واستمر بعد حرب تحرير الكويت وقد يرجع ذلك إلى ضعف درجة استجابة كل من الإيرادات والتنفقات للتغيرات في المعالم Parameters المؤثرة بهما وانخفاض درجة تنوع اقتصاديات دول المجلس وغياب أدوات السياسة المالية الأخرى (خلاف الإنفاق العام) وضعف درجة ارتباط الخطط التنموية بالميزانية وكذلك تدني مستوى الرقابة المالية (٦).

ففي جانب الإيرادات يلاحظ أن تدني الإيرادات من البترول لا يصاحبها ارتفاع في الإيرادات الأخرى كالجمارك وإيرادات الاستثمار فالأول مرتبط بالدورة الاقتصادية المرتبطة بالإنفاق الحكومي الذي يؤدي انخفاضه إلى تدني حجم الواردات وبالتالي الحصيلة الجمركية. كما وأن إيرادات الاستثمار تنخفض بدورها بسبب اللجوء إلى تسهيل الاستثمار لمواجهة متطلبات الإنفاق مما يخفض من عوائد الاستثمار كإيراد دخل حيث نلاحظ انخفاضه في دول المجلس من ١٢ بالمائة من إجمالي الإيرادات العامة لعام ١٩٨٧ إلى حوالي ٦, ٢ بالمائة عام ١٩٩٢ وفي الكويت مثلاً انخفضت مساهمة إيرادات الاستثمار من ٣٥ بالمائة للعام المالي ١٩٨٩/ ١٩٩٠ إلى ٢٤ بالمائة للعام المالي ١٩٩٣ / ١٩٩٤ م (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٤). أما الإيرادات المحلية الأخرى من رسوم على الخدمات أو رسوم على الاستهلاك Excise Taxes أو ضرائب على الدخل فلم تعتمد دول المجلس على تطويرها خلال فترة الانحسار لعدة أسباب منها توافر الاحتياطي الخارجي وخشية أن تؤدي الرسوم والضرائب الإضافية إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي الخاص مما يفاقم من التأثير الركودي. ويلاحظ تقرير صندوق النقد العربي لعام ١٩٩٤ انخفاض مساهمة الإيرادات الضريبية للدول العربية النفطية (وأغلبها دول مجلس التعاون) من ٢٨ بالمائة عام ١٩٨٧ إلى ٢, ١٨ بالمائة عام ١٩٩٢ وانخفاض مساهمة الإيرادات غير الضريبية إلى إجمالي الإيرادات من ٢, ٧ إلى ٥, ٣ بالمائة من العامين محل المقارنة وذلك للأسباب المذكور آنفاً.

أما في جانب الإنفاق العام فإن تدني الإيرادات العامة جعل معظم التخفيض يتركز على الإنفاق الرأسمالي الحكومي. وتظهر احصاءات صندوق النقد العربي أن الإنفاق الجاري لتلك الدول يستحوذ على ٦٠ - ٧٠ بالمائة من إجمالي الإنفاق العام. وهذا الجانب من الإنفاق يشمل الرواتب والأجور وبند الصيانة والتشغيل وخدمة الدين العام، ومن الصعب إجراء تخفيض كبير فيه لأن حجم التوظيف في القطاع الحكومي (وبالتالي سوق العمل المحلي) سوف يتأثر بالتغير في بند الرواتب والأجور باعتبار الحكومات في معظم دول المجلس الموظف النهائي في الاقتصاد Employer of last resort كما أن مستوى أداء الخدمات الحكومية من صحة وتعليم ومرافق

عامة يعتمد على استمرار الإنفاق على بند الصيانة والتشغيل. بل إن التطور الحضري والازدياد السكاني في دول المجلس يتطلب زيادة الإنفاق على البنية الأساسية الثانوية من كهرباء وماء وطرق وهواتف وغيرها مما يطرح التساؤل عما إذا كانت الحكومة سوف تستمر في توفير الاستثمارات لذلك أو أن الأمر يحتاج إلى ترتيبات تمويل أخرى أو إجراءات تنظيمية كالتخصيص مثلاً وهو ما سيأتي ذكره لاحقاً.

وفي جانب الإنفاق أيضاً يبقى الإنفاق العسكري عبئاً على الإنفاق العام وعلى الاقتصاد الوطني فمن جهة لم ينخفض ذلك الإنفاق ليوكب انخفاض الإيرادات، بل على العكس ازداد في معظم دول المجلس خلال السنوات العشر الماضية وخصوصاً في السنوات ١٩٩٠ - ١٩٩٤. ومن جهة أخرى يعتبر ذلك الإنفاق تسرباً من الاقتصاد الوطني باعتبار أن الجانب الأكبر منه يتجه إلى مشتريات الأسلحة وعقود صيانتها وهذه تدفع بالعملة الأجنبية مما يزيد الضغط على موازين المدفوعات أيضاً. ويلاحظ من الجدول (٦) ارتفاع حجم الإنفاق العسكري لأربع دول من دول المجلس توافرت عنها معلومات وذلك بشكل مطلق وكنسب من الإنفاق العام ومن الناتج المحلي الإجمالي. إذ على الرغم من أن سكان دول المجلس لا يتجاوز ٥ بالمئة من سكان الدول النامية إلا أن الإنفاق العسكري يتجاوز ٢٦ بالمئة من إجمالي الإنفاق العسكري للدول النامية. ويصل حجم الإنفاق العسكري إلى ١٦ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس وهي نسبة عالية مقارنة بالدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

جدول (٦)

الإنفاق العسكري في بعض دول المجلس ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام (١٩٩٢)

	الإنفاق العسكري	نسبته من الإنفاق العام	نسبته من الناتج المحلي	
	مليون دولار	دولار/ فرد	%	
الإمارات	٤,٢٤٩	٢,٥٤٤	٣٤,١	١٤,٦
السعودية	١٤,٥٣٥	٨٦٠	٢٥,٨	١١,٨
عُمان	١,٤٩٨	٩١٣	٢٧,٣	١٧,٥
الكويت	١٠,١٨٥	٧,٢٠٠	٤٩,٠	٦٢,٤
المجموع	٣٠,٤٦٧	١,٤١٢	٣٢,٠	١٦,١
الدول النامية	١١٩,٣٥٠	٣١	---	٣,٥

المصدر: World Bank, October 1995 p.50

في ظل وضع يتصف بضعف المرونة من جانبي الإيرادات والتنفقات كيف يبدو مستقبل المالية العامة في دول المجلس؟ يبدو أن هناك اتفاقا عاما لدى مخططي التنمية والمنظمات الاقتصادية الدولية المعنية (٧) على أن أحد نقاط ضعف المالية العامة في دول المجلس هو الاعتماد على الإيرادات من البترول والتي لا يتوقع لها أن تنعش في الأمد المنظور. فإذا نظرنا إلى بيانات البترول خلال الأعوام الستة الماضية والتي شهدت تزايد حجم العجز المالي في جميع دول المجلس نلاحظ أن الأسعار لسلة زيوت أوبك قد بلغت في المتوسط حوالي ٨٥, ١٧ دولار للبرميل خلال ١٩٨٧ - ١٩٩٣ بما فيها الارتفاع الكبير في الأسعار إلى ٢٢ دولارا لعام ١٩٩٠ بسبب أزمة الخليج. وخلال الفترة ذاتها ازدادت صادرات دول المجلس البترولية من ٦, ٧ مليون برميل يوميا عام ١٩٨٧ إلى حوالي ١٢, ٧ مليون برميل يوميا عام ١٩٩٣ بمعدل نمو ١٣ بالمئة سنويا وتعود الزيادة في صادرات دول المجلس البترولية جزئيا إلى النمو العالي في الطلب على البترول الذي بلغ حوالي ١ بالمئة سنويا وإلى انخفاض إنتاج روسيا الذي انخفض في المتوسط بمعدل ٦ بالمئة سنويا إضافة إلى انقطاع الإنتاج العراقي منذ أغسطس ١٩٩٠.

وسوف تعتمد تقديرات عوائد صادرات دول المجلس البترولية على توقعات العرض والطلب وتطورات السوق البترولية فالملاحظ خلال السنوات العشر الماضية أن الربع البترولي أخذ بالانخفاض تدريجيا لأسباب عدة منها انخفاض تكلفة الإنتاج في المناطق خارج أوبك بسبب التطورات التقنية مما أدى إلى تزايد الإنتاج من تلك المناطق وبتكاليف متدنية نسبيا. يضاف إلى ذلك التغيرات الهيكلية في صناعة وتجارة البترول العالمية وفي علاقات أطرافه مما جعل كثيرا من دول أوبك وخارجها تعيد النظر في أنظمتها الضريبية وشروط الاستثمار البترولي ومشاركة الشركات الأجنبية في الاستثمار لديها مما أدى إلى زيادة الإنتاج. ولكن هذه التغيرات من جانب العرض من زيادة متوقعة في الإنتاج وبتكاليف منخفضة لا يتوقع أن يقابلها زيادة في الطلب بسبب التوجه لتقليص استخدام البترول لأسباب مختلفة وبسبب التحسن في كفاءة الاستخدام في الدول الصناعية والدول النامية أيضا. وهذه التغيرات إضافة إلى عدم فعالية منظمة أوبك أدت إلى تقليص الربع البترولي في الثمانينيات والتسعينيات ويتوقع أن يستمر الأمر إلى بدايات القرن القادم.

وهناك تقديرات عدة من مؤسسات متخصصة عن آفاق العرض والطلب للسنوات القادمة. وتختلف تلك التقديرات باختلاف الفرضيات المستخدمة. فتقديرات وكالة الطاقة الدولية IEA تفترض بقاء أسعار البترول عند مستوى ١٨ دولارا بالقيمة الحقيقية حتى نهاية عام

٢٠١٠ في الحالة الأساسية وتفترض أن يصل السعر الحقيقي في المتوسط إلى ٢٣ دولارا للبرميل في حالة وجود قيود على الطاقة الإنتاجية. أما البنك الدولي World Bank فيفترض بقاء الأسعار عند مستوى ١٨ دولارا بالقيمة الحقيقية حتى عام ٢٠١٠. أما إدارة معلومات الطاقة EIA التابعة لوزارة الطاقة الأمريكية DOE فتفترض ازدياد الأسعار بالقيمة الحقيقية في الحالة الأساسية بمتوسط ٢٠ دولارا للبرميل في حالة سيناريو الأسعار المنخفضة. وتفترض دراسة لسكرتارية منظمة أوبك باستخدام نموذج أوبك للطاقة OWEEM أن تصل الأسعار إلى ١٦ دولارا عام ٢٠٠٠ و ٢٣ دولارا عام ٢٠١٠ وهي القيمة الحقيقية. وبالإضافة إلى اختلاف فرضيات الأسعار تختلف تقديرات العرض والطلب باختلاف فرضيات النمو الاقتصادي وكفاءة استخدام الطاقة ودول العرض من خارج أوبك وغير ذلك من عوامل. ويبين الجدول (٧) توقعات الطلب العالمي والعرض من أوبك في الدراسات الأربعة السابقة.

جدول (٧)

تقديرات الطلب والعرض العالمي من البترول (مليون برميل يوميا)

أولا: الطلب العالمي

معدل النمو السنوي	٢٠١٠	٢٠٠٥	٢٠٠٠	١٩٩٥	
٢,١-١,٩	٩٥,٢-٩٢,٠	٨٥,٣-٨٣,٨	٧٧,١-٧٥,٧	٦٩,٥	وكالة الطاقة الدولية
١,٤	٨٧,٩	٨١,٧	٧٥:٧	٦٩,٥	البنك الدولي
١,٦-١,٧	٨٧,٤-٨٨,٧	٨٢,٢-٨٣,٢	٧٥,٩-٧٦,٦	٦٩,٠	وزارة الطاقة الأمريكية
١,٤	٨٠,٤	٧٦,٤	٧٢,٣	٦٦,٧	نموذج OWEEM

ثانيا: العرض من أوبك*

معدل النمو السنوي	٢٠١٠	٢٠٠٥	٢٠٠٠	١٩٩٥	
٥,٦-٥,٨	٤٩,٤-٤٦,٧	٤٣,٠-٤١,٥	٣٤,٠-٣٣,٧	٢٧,١	وكالة الطاقة الدولية
٣,٢	٤٠,١	٣٥,٥	٣٢,٠	٢٧,١	البنك الدولي
٢,٣-٢,٨	٤٣,٥-٤٦,٢	٣٩,٧-٤١,٧	٣٣,٤-٣٤,٨	٢٧,١	وزارة الطاقة الأمريكية
٣,٣	١٤,٤	٣٧,٧	٣٤,١	٢٧,٨	نموذج OWEEM

* يشمل سوائل الغاز

المراجع: (1994) OPEC, (1995) World Bank, (1995) EIA

ويلاحظ اختلاف التقديرات بشكل كبير إذ تتراوح تقديرات الطلب العالمي للعام ٢٠١٠ بين ٩٥,٥ مليون برميل يوميا في أحد سيناريوهات وكالة الطاقة الدولية و ٨٠ مليون برميل يوميا في تقديرات منظمة أوبك. أما تقديرات إنتاج أوبك للعام ٢٠١٠ فتتراوح بين ٤٩,٤ و ٤٠,١ مليون برميل يوميا بين تقديرات وكالة الطاقة الدولية والبنك الدولي. فإذا أخذنا تلك التقديرات وأسقطنا عليها افتراض استمرار حصة دول المجلس في الصادرات العالمية وفي إنتاج أوبك يمكن الخروج بالتصور التالي عن الصادرات وعوائدها.

جدول (٨)

توقعات إنتاج وصادرات وعوائد الصادرات البترولية لدول المجلس مجمعة

معدل النمو السنوي %	٢٠١٠	٢٠٠٥	٢٠٠٠	١٩٩٥	
٦,٠-٣,٧	٢٦,٠-٢١,٥	٢٢,٠-١٨,١	١٧,٤-١٦,٠	١٣,٨	الإنتاج (م ب ي)
٥,٧-٣,٦	٢٣,٤-١٩,٤	٢٠,٠-١٦,٣	١٥,٧-١٤,٤	١٢,٦	الصادرات (م ب ي)
٦,٨-٤,٥	١٤١-١١٧	١٢٠-١٠٠	٩٢-٨٤	٧٠	عوائد الصادرات (بليون دولار)

ويلاحظ أن عوائد الصادرات (والتي تقوم على فرضية بقاء الأسعار عند مستوياتها الحالية بالقيمة الحقيقية حتى نهاية الفترة) يمكن أن تنمو بمعدل ٦,٨ بالمئة سنويا في أحسن الظروف وهو أقل من معدل نموها خلال فترة ١٩٨٧-١٩٩٣ البالغ ١٩ بالمئة، وتلك الفترة شهدت تزايد العجز المالي ومناسبيه مما يعني أن الاعتماد على تزايد عوائد البترول (فيما إذا تحقق) لسد العجز لن يكون كافيا، وأن الأمر يتطلب البحث عن وسائل أخرى لتضييق حجم العجز واستمرار نمو الاقتصاد بشكل متوازن. وهناك عدة حلول تطرح للأجل القصير والأجل الطويل لغرض إصلاح المالية العامة والوضع الاقتصادي بشكل عام وتشترك الحلول المقترحة سواء من تقارير المؤسسات الدولية المشار إليها أو من الدراسات المتخصصة في القواسم المشتركة التالية:

١ - ربط إصلاح المالية العامة بالإصلاح الهيكلي العام للاقتصاد وخفض الإعانات وتصحيح تشوهات الأسعار المحلية.

٢ - ضرورة خفض عجز الموازنة العامة وكذلك الدين العام ونسبتهما إلى الناتج المحلي الإجمالي.

٣ - أهمية إيجاد مصادر إيرادات جديدة إضافة إلى الإيرادات البترولية وتحديد أولويات للإنفاق العام والحد من الإنفاق ذي الوجهة الخارجية.

٤ - تقليص الدور الاقتصادي للدولة ما أمكن عن طريق برامج لتخصيص بعض النشاطات ذات الطبيعة التجارية أو طرح ملكية الحكومة في الشركات التجارية للاكتتاب العام.

٥ - الاهتمام بشكل أكبر بأدوات السياسة النقدية إضافة للسياسات المالية وبما يلائم ظروف دول المجلس ويحقق أهداف النمو الاقتصادي المتوازن.

وعلى الرغم من تشابه هياكل اقتصاديات دول المجلس إلا أن ظروف المالية العامة ومناسيب عجز الموازنة ودرجة تنوع الاقتصاد وعلاقاته الكلية وبالتالي البدائل المتاحة للسلطات المالية للتعامل مع العجز تختلف في التفاصيل من دولة لأخرى من دول المجلس. ولكن هناك قواسم مشتركة للتعامل مع العجز تتركز على جانب تخفيض الإنفاق العام وتطوير الإيرادات العامة من جهة والإصلاح الهيكلي للاقتصاد وعلاقاته من جهة أخرى. وبشكل عام تطرح البدائل التالية ولكل منها قائمة من السياسات التي تستطيع الدول تبعاً لظروفها اتخاذها على المدى القصير والطويل.

١ - تخفيض الإنفاق الحكومي إلى المستوى المقبول لنمو الاقتصاد واستقراره على المدى الطويل. فالمعروف أن الإنفاق الحكومي في دول المجلس مرتفع بمختلف المعايير ففي خلال الأعوام العشرة الماضية بلغت نسبة الإنفاق العام إلى إجمالي الناتج المحلي المجمع لدول المجلس حوالي ٤٧ بالمئة (٤٧٥ دولاراً إنفاقاً حكومياً لكل ١٠٠٠ دولار ناتج محلي إجمالي) وبلغ متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام حوالي ٤٠٠٠ دولار وهذه الأرقام مرتفعة مقارنة بالدول النامية والمتقدمة على حد سواء وتدل على اعتماد الاقتصاد بشكل كبير على الإنفاق الحكومي. وقد يبدو أن تخفيض الإنفاق متعذراً وخصوصاً بالنسبة لبعض بنود الإنفاق الجاري مثل الرواتب والأجور والتشغيل والصيانة وخدمة الدين العام ولكن الخطوة الأولى للتخفيض تأتي عن طريق تحديد أولويات الإنفاق ودرجة كفاءة كل نوع وهذا قد يختلف من دولة لأخرى اعتماداً على تشابك العلاقات القطاعية. وهناك في كثير من دول المجلس أنظمة مختلفة للإعانات السلبية والخدمية المباشرة وغير المباشرة مثل إعانات القمح والشعير في السعودية وإعانات الماء والكهرباء والمحروقات في معظم دول المجلس وبعض إعانات المواد الغذائية. وهذه الإعانات

تشوه الأسعار المحلية وتثقل الميزانية بإتفاق جار استثماري يتزايد مع السكان وزيادة الطلب على الخدمات. لذلك فإن الخفض التدريجي لتلك الإعانات سواء عن طريق تعديل الرسوم أو تنظيم نطاق الاستخدام وفقا لمعايير الكفاءة وعدالة التوزيع يساعد على خفض الإنفاق وترشيد استخدام الموارد.

٢ - تخصيص بعض الأنشطة التي تقوم فيها الحكومات والتي تنطبق عليها المعايير الملائمة لظروف كل دولة. ففي مرحلة بناء اقتصاديات دول المجلس خلال السبعينيات والثمانينيات تدخلت الحكومة في الاقتصاد وبشكل واسع من خلال الإنفاق الرأسمالي لبناء التجهيزات أو من خلال المشاركة أو أخذ المبادرة في نشاطات إنتاجية وخدمية ذات طبيعة تجارية (البتروكياويات والهاتف والتمويل والتموين وغيرها) أما في مرحلة ازدياد دور القطاع الخاص وانحسار دور الإنفاق الحكومي فمن المفترض إعادة النظر في دور الحكومية كراعية للاقتصاد والنظر إليها كمنظم للدورات الاقتصادية، وهذا يستدعي البدء ببرنامج مدرّوس في إطار كل دولة لتخصيص بعض النشاطات التي تقوم بها الحكومة وبما لا يشكل عبئا إضافيا على الاقتصاد الوطني أو التوظيف أو كفاءة الأداء (٩). وقد يكون التخصيص بإيجاد خدمات خاصة موازية للخدمات الحكومية (مثل التعليم والصحة) بتشجيع إنشاء مدارس ومستشفيات خاصة تؤدي خدمات موازية بشروط تجارية أو من خلال عقود التشغيل والصيانة أو التخلي تدريجيا عن النشاط لصالح القطاع الخاص مثل خدمات الهاتف والكهرباء والنقل الجوي وخدمات الموانئ وبعض الأنشطة الإنتاجية في البترول والبتروكياويات والمعادن والتموين وغيرها ومع أن التخصيص يفترض أن يكون لأغراض غير مالية كتطوير الكفاءة التوزيعية والتشغيلية والاستغلال الأمثل للموارد في إطار أوسع من الحرية الاقتصادية، إلا أن له نتائج مالية أولها خفض الإنفاق على الأنشطة المخصصة سواء ما كان منها إنفاقا استثماريا أو لغرض التشغيل، وكذلك الحصول على إيراد من خلال بيع الأنشطة التي يتم تخصيصها. ويرتبط بالتخصيص في دول المجلس أيضا موضوع بيع الحكومة لحصصها جزئيا أو كليا في الشركات التجارية إذ يشار في هذا الصدد إلى أن بيع حصة الحكومة الكويتية في الشركات المساهمة المحلية قد يدر إيرادا للدولة قدره ٨٠٠ مليون دينار كويتي على مدى السنوات الثلاث القادمة (المجرن وعبد الرزاق ١٩٩٥) وأن بيع الحكومة السعودية لحصصها في الشركات والبنوك المساهمة المحلية (خلاف شركات الكهرباء) يدر دخلا بحوالي ١٨ - ٢٠ بليون ريال بحسب القيمة الدفترية لأسهم تلك الشركات. ولكن تجدر الإشارة إلى أن بيع حصص الحكومات في بعض

الشركات التجارية وإن كان يدر دخلاً آتياً عالياً كمكسب رأسمالي في عملية البيع إلا أنه يخفض دخلاً جارياً تحصل عليه الحكومة من حصتها من أرباح تلك الشركات.

٣- فرض أو زيادة الرسوم على الخدمات العامة لتحقيق الكفاءة في الأداء وترشيد الاستخدام إذ توجد خدمات عدة تقل أسعارها عن تكلفتها على الاقتصاد الوطني مما يشجع على الهدر في الاستخدام وزيادة الاستثمارات الضرورية لتوسيعها وصيانتها. إذ يلاحظ من إحدى الدراسات عن أسعار وتكاليف المنافع العامة في دول المجلس انخفاض أسعار المياه والكهرباء لعام ١٩٨٨ عن تكلفتها بما يتراوح بين ٣٦-٧٨ بالمئة بالنسبة للمياه و٣٨-٩٠ بالمئة بالنسبة للكهرباء (Chopra, 1991) وقد قامت كثير من حكومات المنطقة بتعديل تعرفه المياه والكهرباء خلال الأعوام الماضية ولكن لا تزال التعرفة أقل من مثيلاتها عالمياً وفي بعض الدول أقل من تكلفة أوصالها إلى المشترك.

ويضاف إلى رسوم تلك الخدمات هناك بعض الرسوم البلدية الأخرى ورسوم استخدام بعض التجهيزات مثل المطارات والطرق والجسور وغيرها لترشيد الاستخدام وحشد الاستثمارات الضرورية لتوسعة تلك التجهيزات لمواكبة وتزايد الطلب عليها. وفي إطار دول المجلس فإن زيادة الرسوم على استخدام العمالة الوافدة أو تجديد الاستعانة بها يعتبر هاماً لتحميل المستخدمين لتلك العمالة جزءاً من التكاليف التي يتحملها الاقتصاد الوطني نتيجة استخدام العمالة الوافدة مثل بطالة العمالة المواطنة والتحويلات للخارج وتكثيف استخدام التجهيزات الأساسية وغير ذلك من وفورات خارجية سالبة. وقد توجه عوائد الزيادة في الرسوم للاستثمار في القطاع المعني أو صيانتة أو تطوره كأن توجه رسوم المطارات والطرق لصيانتها وتوسعتها وعوائد رسوم استخدام العمالة الوافدة لتدريب العمالة الوطنية وهكذا.

ويلجأ كثير من الدول في العادة إلى رسوم الخدمات لغرض تغطية جزء من تكاليف تلك الخدمات وتحقيق الكفاءة في الأداء وتحميل تكلفة الخدمة لمن يستخدمها. ولمراعاة العدالة في التوزيع يتم اللجوء عادة إلى شرائح عند تسعير بعض الخدمات كالمياه والكهرباء ويمكن اتباع المعيار ذاته بالنسبة لرسوم استخدام العمالة الوافدة بالنسبة لدول المجلس. وقد قامت السعودية في ميزانية عام ١٩٩٥ بزيادة تعرفه الماء والكهرباء وخصصت عوائد الزيادة في الأخيرة لاستثمارات توسعة الشبكة الكهربائية.

٤- فرض أو زيادة الضرائب بأنواعها سواء كانت على السلع والخدمات أو على الدخل أو على الأملاك. وضرائب السلع والخدمات قد تكون على شكل رسوم جبرية على الواردات

السلعية أو ضرائب مبيعات Excise Taxes (وعلى السلع والخدمات المسوقة محليا أيا كان مصدرها) أو ضرائب القيمة المضافة VAT. ويلاحظ أن الرسوم الجمركية في دول المجلس منخفضة مقارنة بالمستويات العالمية مما جعل حصيلتها ضئيلة ويحد من إمكانات زيادتها بشكل كبير التوجه العالمي نحو تحرير التجارة ودخول بعض دول المجلس (قطر والإمارات) في اتفاقية منظمة التجارة العالمية بسقوف جمركية حوالي ١٥ بالمئة وتفاوض السعودية (ومستقبلا عمان) للدخول في الاتفاقية ربما بسقوف جمركية مماثلة مما يمكن أن يحد من خيار زيادة الرسوم الجمركية بشكل كبير. أما المحدودية الثانية لخيار رفع الرسوم الجمركية فيتمثل بأثرها التضخمي باعتبار أن معظم الاستهلاك المحلي يتكون من سلع مستوردة.

أما ضرائب المبيعات أو ضرائب القيمة المضافة فمع أنها تطبق بدرجات متفاوتة في كثير من دول في العالم إلا أن تطبيقها في دول المجلس محدود للغاية. وقد ورد في تقارير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عن السعودية والكويت والإمارات وعمان اقتراحات للتوسع في تطبيقها انسجاما مع التوجه العالمي لزيادة استخدامها بدلا من ضرائب الدخل لتأثيرها الإيجابي على الادخار ومزاياها الأخرى. وقد تكون تلك الضرائب شاملة لجميع السلع والخدمات وقد تكون انتقائية اعتمادا على ظروف الدولة وأنماط توزيع الدخل فيها.

أما ضرائب الدخل على الأفراد والشركات فهي ضعيفة التطبيق في دول الخليج وإن كانت عمان قد ابتدأت في تطبيقها جزئيا ويجري نقاش في الكويت حول جدوى تطبيقها. ولكن يعترى تطبيق هذه الضرائب في دول المجلس مصاعب عدة منها أن الكثيرين من أصحاب الدخل الثابت هم من المواطنين العاملين في أجهزة الدولة الذين قد لا يخضعوا للضريبة كما وأن جزءا هاما من قوة العمل من غير المواطنين ويعمل بعقود بعضها مع الحكومة، ومن شأن فرض ضرائب على دخول بعضها أن تجذب بالنهاية إلى الطرف الآخر في العقد سواء أكان حكومة أو قطاعا خاصا أو منزليا. يضاف إلى ذلك أن حجم القطاع الخاص ومساهمته في الناتج لا تزال منخفضة نسبيا مما يقلص من حجم الوعاء الخاضع للضريبة، كما وأن فرض ضريبة على الأفراد والشركات في مرحلة تراجع الإنفاق الحكومي سيكون لها أثر ركودي إضافي يؤثر على مناخ الثقة في الاقتصاد وقد يشجع على خروج الأموال وخصوصا في مرحلة تدني الحوافز والإعانات الحكومية لأغراض الترشيد بمعنى أن إضافة أعباء ضريبية على القطاع الخاص في مرحلة ترشيد الإعانات والحوافز يؤثر سلبا في التكوين الرأسمالي الخاص ويبطئ من عملية الخروج من الركود الاقتصادي.

لذلك فالمرحلة الأولى للإصلاح الاقتصادي تتطلب خفض العجز عن طريق ترشيد الإنفاق وتحديد أولوياته وتحديد أو زيادة رسوم الخدمات العامة وترشيد الإعانات والقيام ببرنامج مدروس لتخصيص بعض الأنشطة الحكومية. أما فرض ضرائب على الدخل فقد يأتي في مرحلة ثانية وبعد أن يدخل الاقتصاد الوطني في علاقات أقل اعتمادا على الإنفاق الحكومي وقطاعاته الاقتصادية، وبعد دراسة متأنية للأبعاد التنموية والتوزيعية لتلك الضرائب على الاقتصاد الوطني. أما خيار الضرائب السلبية فإن اللجوء إليها عن طريق الرسوم الجمركية أو ضرائب المبيعات والسلع التي تعطيها يعتمد على معدل الرسوم الجمركية السائد فعلا وكيفية التطبيق أثر ذلك في مستويات الأسعار المحلية واعتبارات التوزيع وعوامل أخرى.

خلاصة واستنتاجات:

ارتفعت أحجام عجوزات الميزانيات العامة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال العقد الماضي وكذلك مناسبتها المختلفة وأصبحت مصدر قلق لواقعي السياسات وأثرت في إمكانيات النمو ومساراته. ونظرا لانفتاح اقتصاديات دول المجلس فقد ارتبط العجز الداخلي في الميزانيات العامة بالعجز الخارجي في موازين المدفوعات مما قلص من الاحتياجات المالية لتلك الدول وأثر في مراكزها الخارجية. وبينما لجأت دول المجلس في السنوات الأولى من ظهور العجز إلى السحب من احتياطياتها الخارجية إلا أن استمرار العجز وتفاقمه بعد حرب تحرير الكويت حتم إيجاد حلول لإصلاح أوضاع المالية العامة والاقتصاد عموما. وقد اتخذ بعض الدول إجراءات للإصلاح لخفض العجز وتحقيق مستويات من الكفاءة في الاقتصاد عن طريق تعديل نظم الأسعار وزيادة مساهمة الإيرادات البديلة وتحديد أولويات للإنفاق.

ومن الملاحظ بالنسبة لدول الخليج أن الانخفاض في الإيرادات بسبب انخفاض عائدات البترول وكذلك حصيلة الإيرادات الأخرى لم يواكبه انخفاض مشابه في جانب الإنفاق العام مما زاد من حجم العجز وأدى إلى تراكم الدين العام مما أثر في الاستثمار المحلي وفي مناخ الثقة في اقتصاديات دول المجلس. هذا، ولا توجد بيانات دقيقة عن حجم الدين العام في كثير من دول المجلس حيث تتفاوت دقة البيانات وتوافرها من دولة لأخرى مما يجعل عملية التحلي والتنبؤ بمسار المالية العامة صعبا. ولكن من المتفق عليه أن انتعاش الإيرادات من البترول قد يكون متاحا في المدى المنظور علما بأن الصادرات البترولية لدول المجلس «ارتفعت» خلال فترة تراكم

الدين العام بمتوسط ١٣ بالمئة سنويا وارتفعت الإيرادات البترولية بمتوسط ١٩ بالمئة سنويا ولا ينتظر في ظل أوضاع السوق البترولية الحالية أن تتحسن الأسعار والعائدات بأكثر مما حدث خلال فترة ١٩٨٧ - ١٩٩٣ م. يضاف إلى ذلك أن إمكانيات تقليص الإنفاق العام بشكل كبير تتضاءل سيما وأن جزءا كبيرا منه يعتبر إنفاقا جاريا وأن هناك حاجة لاستمرار الإنفاق الرأسمالي لتنمية الاقتصاد وتحقيق درجات أعلى من التوظيف فيه.

وهناك عدة حلول تطرح على المدى القصير والطويل لإصلاح المالية العامة في دول المجلس منها تحديد أولويات الإنفاق وترشيده وإعادة النظر في الرسوم والإعانات والربط بين برامج إصلاح العجز المالي وبرامج التطوير الإداري وتحسين القدرة على تقدير الإيرادات البترولية وتطوير إيرادات بديلة وإعادة تعريف دور الحكومة في الاقتصاد باتخاذ خطوات مدروسة لتخصيص بعض أوجه النشاطات الحكومية وبما يخدم أهداف النمو الاقتصادي وتوظيف العمالة المواطنة وتحقيق الكفاءة.

هوامش

- (1) يذكر اليوسف (1994) أن هناك نوعين من الموازنة العامة في الإمارات أحدهما الموازنة العامة للحكومة الاتحادية وتعتبر عن إيرادات ومصروفات المؤسسات الاتحادية وثانيها الحساب الموحد الذي يشمل حسابات الحكومة الاتحادية إضافة إلى الحكومات المحلية في أبو ظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة ويرى أن الأخير يعتبر مقياساً أشمل لميزانية الإمارات. ويلاحظ الهاجري (1994) اختلافاً بين تقارير مؤسسة نقد قطر وتقارير الجهاز المركزي للإحصاء فيما يتعلق بميزانية دولة قطر حتى العام 1406 هـ وتطابق الأرقام إلى حد ما بعد ذلك التاريخ.
- (2) انظر، أدوات السياسة المالية لمواجهة العجز في الموازنة العامة، أبحاث المؤتمر العلمي الثاني للاقتصاد الكويتي، الكويت 9-11 أبريل 1995 وكذلك.
- Kuwait Country Memorandum, The World Bank Report No. 13673 KU, October 1994.
- IMF Report on Saudi Arabia, Staff Report for the Article IV Consultation, September 1994.
- (3) انظر وقائع ندوة منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا عن دور الدولة في الاقتصاد، الرباط، يناير 1995.
- (4) النسب مستخلصة من التقرير الاقتصادي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، 1994.
- (5) تكاثرت المؤلفات عن أعراض المرض الهولندي وتطبيقاته بعد مقال كوردون ونيري (1982). وحول تطبيق المرض الهولندي على انخفاض الإيرادات في الكويت والسعودية، هناك مقال شوكت حمودة ومظفر البرازي (1987)، ودراسة علاء اليوسف (1990).
- (6) أسامة عبد الرحمن، المورد الواحد والتوجه الإنفاقي السائد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سبتمبر 1988 ص 155-163.
- (7) انظر تقرير البنك الدولي عن الاقتصاد الكويتي وكذلك تقرير عن الاقتصاد العماني إضافة إلى تقرير صندوق النقد الدولي عن الاقتصاد السعودي لعام 1993 المنشور في MEES.
- (8) الأرقام متحسنة من التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، عدة أعداد.
- (9) حول تجارب التخصيص وإمكاناته وحدوده وشروطه في دول مجلس التعاون انظر أوراق اللقاء السنوي التاسع للجمعية الاقتصادية السعودية في الرياض في أبريل 1995، وأوراق المؤتمر العلمي الثاني للجمعية الاقتصادية الكويتيين في أبريل 1995.

المراجع العربية:

- ١ - يوسف إبراهيم، أزمة المالية العامة في الكويت: الواقع، الاحتمالات وسبل المواجهة، ورقة مقدمة إلى الندوة التخصصية لمنتدى التنمية، مسقط، أبريل ١٩٩٤.
- ٢ - البنك الأهلي التجاري، النشرة الاقتصادية، أبريل ١٩٩٤.
- ٣ - جمعية الاقتصاد السعودية، وقائع اللقاء التاسع، الرياض، أبريل ١٩٩٥ م.
- ٤ - جمعية الاقتصاديين الكويتيين، أوراق المؤتمر العلمي الأول، الكويت، مايو ١٩٩٣ م.
- ٥ - بشير حمدوش وسعود البريكان وجمال زروق، التنسيق في مجال تمويل العجز وتوظيف الفائض في ميزانيات دول مجلس التعاون، ورقة مقدمة إلى حلقة نقاش حول السياسات المالية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أبوظبي، سبتمبر ١٩٩١ م.
- ٦ - شوكت حموده ومظفر البرازي، تأثير التغير في الصادرات النفطية على اقتصادات الدول العربية المصدرة للبترول وعلى تجارتها الخارجية، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد الثاني، المجلد الثالث عشر ١٩٨٧ م، الكويت.
- ٧ - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٤ م.
- ٨ - أسامة عبد الرحمن، المورد الواحد والتوجه الإنفاقي السائد: مدخل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سبتمبر ١٩٨٨.
- ٩ - هنري عزام، التخصيص في دول الخليج، نشرة البنك الأهلي الاقتصادي، جده، نوفمبر ١٩٩٤ م.
- ١٠ - عباس المجرن وعلي عبد الرزاق، تطور هيكل الإيرادات العامة وسبل تنميتها في الكويت، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلد ٢٣، العدد الرابع، ١٩٩٥.
- ١١ - مجلس التعاون لدول الخليج العربية، النشرة الاقتصادية، الرياض.
- ١٢ - مجلس التعاون لدول الخليج العربية، السياسات المالية في دول المجلس، ورقة مقدمة إلى حلقة تنسيق السياسات المالية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أبوظبي، سبتمبر ١٩٩١ م.
- ١٣ - مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، عدة أعداد.
- ١٤ - محمد سعيد الهاجري، عجز المالية العامة في الواقع، الاحتمالات، التبعات: دولة قطر كحالة أساسية، الندوة التخصصية لمنتدى التنمية، مسقط، أبريل ١٩٩٤ م.
- ١٥ - يوسف خليفة اليوسف، عجز الموازنة العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة وطرق علاجه، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد (٧٠) السنة (١٨)، يوليو ١٩٩٣ م.

- 1- Ala'a Al-Yousef, Kuwait and Saudi Arabia: From Prosperity to Retrenchment, Oxford Institute for Energy Studies, Oxford, May1990.
- 2 - Ram Chopra, Cost Recovery of Social Services in GCC countries, paper presented to The Round Table on the Coordination of Fiscal Policies in GCC Countries, Abu Dhabi, September1991.
- 3 - W. Max Cordon and J. Peter Neary, Booming Sector and De-industrialization in a small open economy, The Economic Journal, vol.92, December1982.
- 4 - Rudiger Dorbusch, and F. Leslie Helmers (eds)
The Open Economy Tools for Policymakers in Developing Countries, Oxford University Press,1988.
- 5 - Energy Information Administration (IEA), International Energy Outlook, 1995, U. S. Department of Energy, Washington D. C May1995.
- 6 - International Energy Agency (IEA), World Energy Outlook 1995, Paris, June1995.
- 7 - International Monetary Fund, International Finance Statistics. Year book1993.
- 8 - Middle East Economic Survey (MEES), Cyprus, 13November1995.
- 9 - Organization of Petroleum Exporting Countries (OPEC) OWEM Scenarios Report, Vienna, December1994.
- 10 -The World Bank, Kuwait Country Memorandum WB Report no 13673KU, Washington D. C, October1994.
- 11-The World Bank, Claiming the Future: Choosing Prosperity in the Middle East and North Africa, October1995.
- 12 - The World Bank, Sultanate of Oman: Sustainable Growth and Economic Diversification, WB Report No. 12199OM, Washington D. C May1994.
- 13 - The World Bank Review and Outlook for the World Oil Market. WB Discussion Papers301, Wash. D. C1995.